خادم الحرمين الشريفين

نائب خادم الحرمين الشريفين

القيادة تهنئ حاكم نيوزيلندا

واس ـ الرياض

أبرق خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ونائبه صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز أمس، تهنئة للحاكم العام والقائد الأعلى في نيوزيلندا أناند ساتياننند بمناسبة ذكرى اليوم الوطني لبلاده.

وأعرب الملك ونائب خادم الحرمين الشريفين باسميهما واسم شعب وحكومة المملكة العربية السعودية عن أصدق التهاني، وأطيب التمنيات بالصحة والسعادة لحاكم نيوزيلندا ولشعبها أطرد التقدم والازدهار.

التقى وزير العمل واطلع على خطة مكافحة داء السكري

الأمير سلمان يفتتح مبنى التعليم العالي الجديد اليوم

عبد المحسن الحارثي ـ الرياض

يدشن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض اليوم المبنى الجديد لوزارة التعليم العالي في الرياض، وقاعة الأمير سلمان للمؤتمرات.

وأعرب وزير التعليم العالي الدكتور خالد بن محمد العنقري عن بالغ شكره وتقديره للأمير سلمان على رعايته حفل افتتاح مبنى الوزارة، قائلا: «المبنى يعد ثمرة من ثمار الدعم السخي واللامحدود للدولة لقطاع التعليم العالي في إطار النهضة التي تعيشها بلادنا في شتى القطاعات وعلى أكثر من صعيد».

من جهة أخرى، التقى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض في قصر الحكم أمس وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه.

وشهد اللقاء تبادلا للأحاديث الودية، ومناقشة عدد من الموضوعات التي تهم وزارة العمل.

حضر اللقاء، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز المستشار الخاص لأمير منطقة الرياض ومستشار أمير منطقة الرياض الدكتور عواد بن صالح العواد.

وفي لقاء آخر، اطلع الأمير سلمان بن عبد العزيز لدى استقباله مدير عام الشؤون الصحية في منطقة الرياض الدكتور عدنان بن سليمان العبد الكريم في قصر الحكم أمس، على خطة الشؤون الصحية في منطقة الرياض لمكافحة داء السكري لعام ١٤٣٢هـ.

واستمع أمير منطقة الرياض إلى شرح مفصل عن الخطة وأهدافها وآليات تنفيذها التي سيشارك فيها عدد كبير من الأطباء والممرضين والمثقفين الصحيين لتنفيذ عدد من حملات الكشف المبكر عن السكري في المدارس والميادين العامة والأسواق والدوائر الحكومية.

وأوضح العبد الكريم أن الخطة تأتي انطلاقا من اهتمام وحرص الأمير سلمان ومتابعة ولاة الأمر بصحة المواطن والمقيم مما يؤكد ذلك دعم ومؤازرة أمير منطقة الرياض لهذه الخطة الوطنية الذي سينعكس إيجابا على صحة أهالي منطقة الرياض.

وأكد مدير الشؤون الصحية في منطقة الرياض على الدعم الكبير الذي يوليه الأمير سلمان لصحة الرياض والذي ساهم في دعم الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية وتوفير إمكانات العلاج لشرائح كبيرة من أبناء المجتمع، إضافة إلى دعمه لكثير من المناشط الطبية والتي كان لها الأثر الأكبر في تطور مستوى الخدمات الصحية بشقيها الوقائي والعلاجي.

وأشار العبد الكريم إلى أن الخطة تصب في مصلحة المصابين بمرض السكري من أجل رفع وتطوير الخدمات الصحية والحد من الإصابة بمرض السكري الذي بلغت نسبته في أوساط المواطنين أكثر من ٢٠ في المائة من المواطنين، فيما لا يعلم الكثير منهم المخاطر والمضاعفات التي يمكن أن تحدث عند غياب الوعي الضروري للسيطرة على هذا المرض.

أمير منطقة الرياض لدى استقباله مدير صحة المنطقة ومرافقيه في قصر الحكم أمس.

الأمير سلمان لدى استقباله وزير العمل في الرياض أمس. (واس)

مشاريع إنشائية في ٨ جامعات بـ ٢,٨ مليون

عبد المحسن الحارثي ـ الرياض

أبرم وزير التعليم العالي الدكتور خالد بن محمد العنقري، في الرياض أمس، تسعة عقود إنشائية لمشاريع جديدة في ثماني جامعات سعودية، تقدر قيمتها الإجمالية بنحو ٢,٨ مليون ريال.

وتشمل العقود مشروع إنشاء إسكان أعضاء هيئة التدريس في جامعات الملك فهد للبترول والمعادن، الملك عبد العزيز «المرحلة الثانية»، طيبة، الطائف، القصيم، الدمام، حائل، وتبوك بمبلغ إجمالي قدر بنحو ٢,٧ مليون، إضافة إلى عقد مشروع إنشاء الموقع العام لمجمع الكليات الجامعية في شمال جدة بمبلغ وصل إلى نحو ١١٥,٥ ألف.

وثمن العنقري دعم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وولي عهده والنائب الثاني لقطاع التعليم العالي ومنسوبيه.

وفي سياق متصل، أبرم مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور سليمان بن عبد الله أبا الخيل عقد منافسة تنفيذ مبنى المعهد العلمي في المجمعة.

وأوضح مدير الجامعة أن قيمة العقد تصل إلى ١٧,٢٠٢,٢٦٨ ريالا، ومدة تنفيذها (١٨) شهرا، إذ أن إنشاء المعهد يأتي ضمن خطة الجامعة في توفير بيئة تعليمية مثلى لطلاب المعاهد العلمية.

رأي

قياس أداء الدوائر الحكومية

على الرغم من الدور المهم الذي تنهض به مختلف الدوائر والمؤسسات الحكومية وحرصها على الوفاء بما أوكل إليها من وظائف تستهدف خدمة المواطنين في كافة أرجاء المملكة وفي مختلف القطاعات إلا أن هذا الدور يظل قاصرا عن المستوى الذي يمكن له أن يمثل ما تتطلع إليه قيادة الوطن من أداء يتساوى مع حجم الإمكانات المتاحة لتلك الدوائر والمؤسسات الحكومية وما ينتظره المواطنون جميعا منها.

لقد تم رصد ضرب من الترهل في أداء بعض الدوائر الحكومية نتج عنه تعطيل لمعاملات المواطنين وتأخير في تنفيذ مشاريع حيوية إضافة إلى ما قد يعرض من هدر للمال أو إهمال في متابعة تلك المشاريع إضافة إلى ما قد تسول به أنفس بعض العاملين في بعض مؤسسات الدولة من وقوع في شرك الرشوة أو سوء استخدام السلطة وغيرها من وجوه الفساد المالي والإداري.

من خلال ذلك يتبين لنا أهمية العمل على إيجاد مستهدفات سنوية تعمل مختلف الدوائر الحكومية على تنفيذها، وهي أهداف مستقطعة من الأهداف العامة لكل دائرة أو مؤسسة عامة مرتبطة بخطة محددة وجدول زمني محدد، كذلك يمكن من خلاله قياس فاعلية الأداء في تلك الأجهزة، وإذا ما أضفنا إلى ذلك المراقبة الإلكترونية للأداء استطعنا أن نطمئن إلى أن مؤسساتنا ودوائرنا الحكومية سوف تقوم بأداء ما هو مطلوب منها، على نحو يتوافق مع تطلعات القيادة ورغبات المواطنين.

عكاظ

للتواصل ارسل رسالة نصية sms إلى ٨٨٥٤٨ الاتصالات أو ٦٣٦٢٥٠ موبايلي أو ٧٣٧٧٠١ زين تبدأ تبدأ بالرمز ٢١٢ مسافة ثم الرسالة

ضمن تعديلات يصوت عليها الشورى في جلسة مقبلة .. مصادر عكاظ:

إحالة المخالفين لتنظيم الزواج إلى المحكمة المختصة

فارس القحطاني ـ الرياض

علمت «عكاظ» من مصدر مطلع أن مجلس الشورى سيصوت في جلساته المقبلة على مشروع تنظيم زواج السعودي بغير سعودية والسعودية بغير سعودي، إذ شكل لجنة خاصة كلفت بدراسة المشروع وخرجت بتعديلات على مواد النظام.

وأوضحت المادة الثامنة بعد تعديلها أنه «في حالة ارتكاب مخالفة لأحكام هذه اللائحة من غير الفئات المنصوص عليها في المادة الأولى من اللائحة فيحال المخالف إلى المحكمة المختصة لإيقاع العقوبة دون أن يمنع ذلك تعديل أوضاعهم بحسب نصوص هذه اللائحة».

ونصت المادة الأولى بعد تعديلها على أنه «للفئات التالية الزواج ممن لا يحمل الجنسية السعودية بإذن من المقام السامي إذا كان الزواج خلال فترة عملهم: الوزراء ومن في مرتبتهم وشاغلو المرتبة الممتازة، أعضاء مجلس الشورى والمجالس والهيئات التي يرأسها الملك أو ولي العهد، أعضاء السلك القضائي، أعضاء السلك الدبلوماسي ممن يشغلون الوظائف الدبلوماسية».

وتضمنت الفئات في المادة الأولى المعدلة، «موظفي الديوان الملكي وديوان ولي العهد، مجلس الوزراء، مجلس الشورى، المراسم الملكية، وزارة الخارجية، ومجلس الأمن الوطني الذين يشغلون الوظائف العليا من المرتبة العاشرة حتى الخامسة عشرة، شاغلي المرتبة الرابعة عشرة والخامسة عشرة».

وحددت المادة المعدلة ذاته أن الفئات تشمل «منسوبي القطاعات العسكرية التالية: وزارتي الدفاع والطيران والداخلية، رئاستي الحرس الوطني والاستخبارات العامة، قيادة الحرس الملكي، المؤسسة العامة للصناعات الحربية من العسكريين أو ممن يشغلون الوظائف العليا من المرتبة العاشرة حتى الخامسة عشرة من المدنيين». وضمت الفئات، «أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام، الموظفين والطلاب الذين يدرسون في الخارج المبتعثين من قبل الحكومة أو على حسابهم الخاص ممن تم تسجيلهم في الملحقيات الثقافية».

وبررت اللجنة الخاصة هذا التعديل بالنص التالي: «تم حذف مواطني دول مجلس التعاون نظرا لوجود العديد من الأنظمة والاتفاقيات والمعاهدات بين دول مجلس التعاون تدعو للاندماج والتداخل الاجتماعي بين شعوب المجلس، وعدم إقحام الحكومات والسلطات في النظام الأسري، وسهولة اختراق اللائحة في حالة شمولهم بجميع ما ورد في المادة الأولى».

وجاء في نص تبرير اللجنة: «تحديد المراتب نظرا إلى أن الوظائف الدنيا في تلك الجهات في الغالب ليسوا أصحاب قرار ممن لديهم صلاحيات نافذة، موظفو وزارة الخارجية من الدبلوماسيين لهم حصانة ومهام مختلفة يكلفون بها بخلاف زملائهم الإداريين، إضافة إلى أن موظفي الجهات العسكرية منهم يشغل الرتب العسكرية ومنهم من يشغل الوظائف المدنية وبالتالي يجب التفريق بينهم».

وعدلت اللجنة الخاصة أيضا المادة الرابعة من النظام، إذ نصت: «تتولى النظر في طلبات الموافقة على زواج السعوديين بغيرهم في غير الحالات المنصوص عليها في المواد الأولى والثانية والثالثة من هذه اللائحة لجان تشكل على النحو التالي: أ) تشكل لجنة في وزارة الداخلية يمثلون وزارات الداخلية، الخارجية، العدل، الشؤون الاجتماعية وتكون مهمة هذه اللجنة النظر في طلبات راغبي الزواج من السعوديين بأجانب يقيمون خارج المملكة».

ونصت المادة ذاتها على أنه «تشكل لجان في إمارات المناطق يمثلون إمارة المنطقة ووزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية تنظر في طلبات راغبي الزواج من السعودية بأجانب يقيمون داخل المملكة، ويصدر بتكوين اللجان قرار من قبل وزير الداخلية، وترفع اللجان توصياتها إلى وزير الداخلية أو من يفوضه للموافقة عليها».

وفي هذه المادة بررت اللجنة تعديلها بالقول: «تم تنويع اللجان بحيث تكون هناك لجنة رئيسة تنظر في طلبات الزواج من الخارج، وهذا يشترك معهم مندوب من الخارجية، كذلك تم تكوين لجان في إمارات المناطق من أجل التسهيل على المواطنين مراجعة الجهات التابعة لمنطقتهم دون تكبدهم عناء السفر إلى مقر الوزارة في الرياض».

صرف النظر عن حالات الزواج دون موافقة رسمية عند عدم وجود أولاد

وبالانتقال إلى المادة التاسعة، رأت اللجنة الخاصة تعديلها لتصبح بالنص التالي: «تتم معالجة حالات الزواج التي تمت قبل صدور هذه اللائحة بالمخالفة لأحكامها وفق ما يلي: حالات وقعت داخل المملكة ونتج عن هذا الزواج أولاد فهذا يتم تصحيح أوضاعهم وفق أحكام هذه اللائحة، حالات وقعت خارج المملكة ودون الحصول على الموافقة الرسمية ونتج عن هذا الزواج أولاد تتم معالجة وضعهم وفق أحكام المادة الثامنة، وحالات زواج وقعت خارج المملكة وبدون الحصول على الموافقة الرسمية ولم ينتج عن هذا الزواج أبناء فلا ينظر في أمرهم»، مبررة وجود هذه المادة من أجل معالجة الحالات السابقة والحاضرة.

أما المادة التاسعة «مكرر» حسب تعديل اللجنة، نصت على: يتمتع أبناء وبنات السعوديات المتزوجات من غير سعودي وكذلك زوجة السعودي الأجنبية بالرعاية الصحية والاجتماعية وفرص العمل التي يتمتع بها السعوديون، يمنح زوج السعودية الأجنبي وزوجة السعودي الأجنبية بطاقة هوية وترخيص عمل داخل المملكة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ما دامت العلاقات الزوجية قائمة».
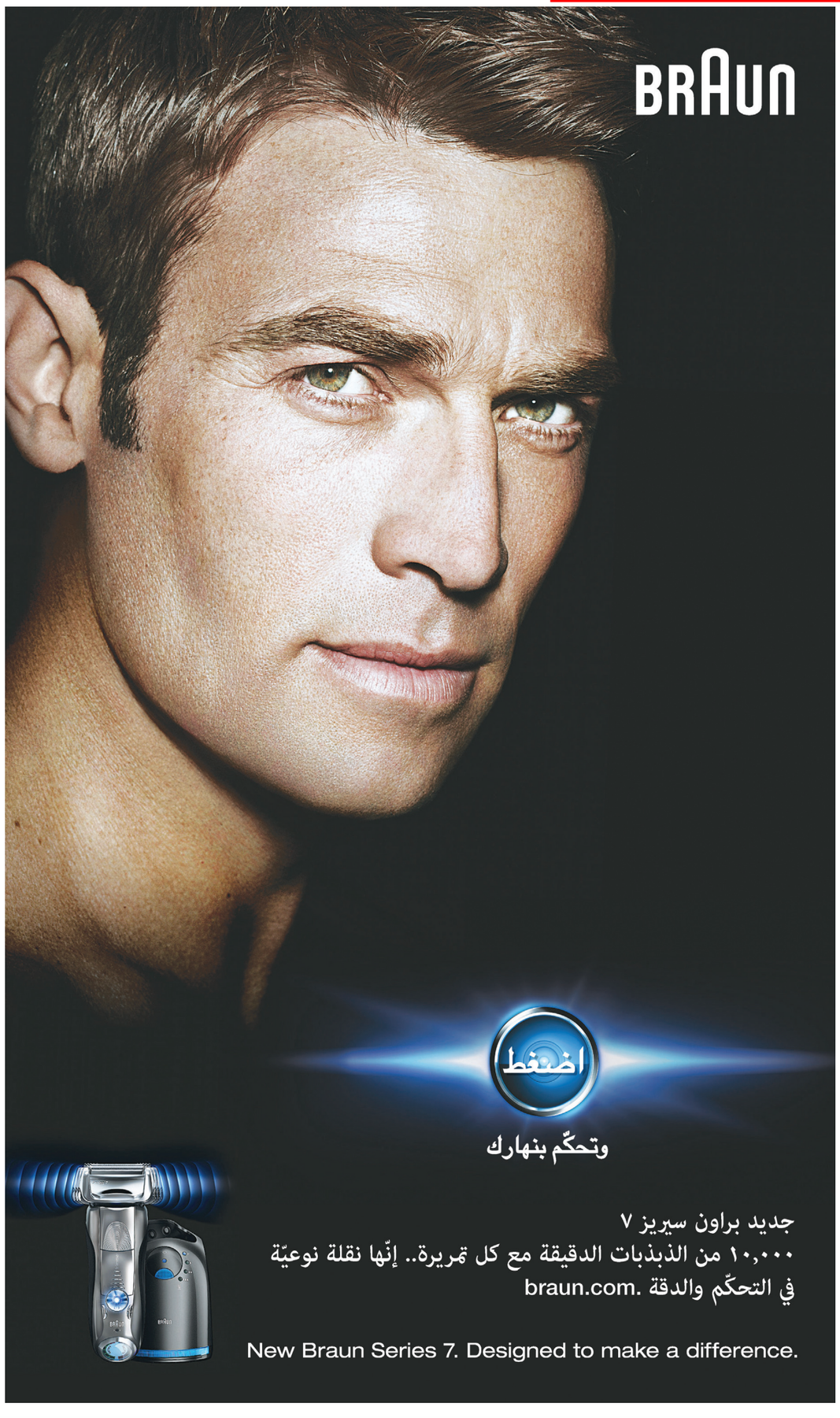
وتضمن نص المادة ذاتها: «تدون في بطاقة الهوية معلومات عن الهوية الوطنية للزوج السعودي والزوجة السعودية ضمن بيانات الزوجة الأجنبية والزوج الأجنبي، إضافة الأبناء التابعين للزوجة السعودية من زوج أجنبي والزوجة الأجنبية تشمل رقم الجواز وتاريخه، وأرقام التأشيرة بالإضافة إلى رقم الموافقة على الزواج»، مبررة التعديل من أجل حفظ حقوقهم الاجتماعية والإنسانية.